مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السادس – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.6 , No.1)
January 2023

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين: دراسة حالة

د. هدى مسعود البدري/ استاذ مشارك/ كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين، وتحديد مدى كفاءة النظم المحاسبية في إنتاج المعلومات للمستخدمين والإدارة بحيث تلبي احتياجاتهم، ودراسة الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والموثوقية، واستخدم دراسة الحالة المتمثلة في مصرف الوحدة، فى الفروع (النهر– الخليج– تبستي– الإدارة العامة– القرية– المدينة)، وتكون مجتمع الدراسة من المبحوثين من رؤساء الأقسام ومدراء الإدارات والمحاسبين بهذه الفروع، والبالغ حجمه (61) مفردة، وقد اعتمد أسلوب المسح الشامل، ولجمع البيانات اعتمد الاستبيان أداة للدراسة، واستخدم لتحليلها البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح والوزن النسبي ومعامل ارتباط بيرسون، وتوصلت الدراسة إلى أن كفاية المعلومات بمحوريها (موثوقية المعلومات، وملائمة المعلومات) والمستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية متوفرة وملائمة بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة قوية بين كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات بمحوريها (موثوقية المعلومات، وملائمة المعلومات) ونظم المعلومات المحاسبية في المصارف الوحدة بمدينة بنغازي.

مفاتيح الكلمات: نظم المعلومات المحاسبية، كفاية المعلومات، الموثوقية، الملائمة.

Abstract

This study aims to identify the relationship between accounting information systems and the adequacy of the information used in making user decisions, and to determine the efficiency of accounting systems in producing information for users and management to meet their needs, and to study the characteristics and basic requirements that should be available in accounting information in terms of appropriateness and reliability, and use a study The case represented by the Unity Bank, in the branches (the Nahar - the Gulf - Tibesti - the public administration - the village - the city), and the study population consisted of the respondents from the heads of departments, directors of departments and accountants in these branches, whose size is (61) individuals, and the comprehensive survey method was adopted, To collect data, the questionnaire was adopted as a study tool, and the statistical program (SPSS) was used to analyse it. Where some statistical methods were used such as frequencies, percentages, weighted average, relative weight and Pearson correlation coefficient, and the study concluded that the adequacy of the information in its axis (reliability of information, and appropriateness of information) and used in making decisions by users of accounting information systems in Libyan commercial banks is available and appropriate to a high degree, and the results showed that there are A strong positive relationship between the adequacy of the information used in making decisions with its axes (information reliability and appropriateness of information) and accounting information systems in the unit banks in Benghazi.

Key words: accounting information systems, information sufficiency, reliability, relevance.

1.1 مقدمة الدراسة:

أصبحت المعلومات عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج وتؤدي دوراً بارزاً داخل النظم المختلفة وتساهم جودتها وكفايتها في فاعلية المنظمات، لذا اتجهت إلى تصميم وبناء أنظمة للمعلومات، وإنشاء وحدات مختصة من أجل تنظيم المعلومات وترتيبها لضمان سرعة الحصول عليها وبشكل ملائم وموثوق فيه.

ويعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة في المنظمات الاقتصادية وأحد المصادر الرئيسية للمعلومات، كونها تستخدم وسائل وأساليب متنوعة في معالجة البيانات التي تحتاجها المؤسسة وتعمل على توفيرها لمختلف المستويات الإدارية، إضافة إلى توفيرها لبعض الجهات الخارجية التي قد تتعامل معها، وقد شهدت نظم المعلومات المحاسبية تطوراً هائلاً في الأونة الأخيرة، الأمر الذي فرض ضرورة وجود أنظمة فعالة للمعلومات وأن تتسم المعلومات التي تقدمها بالموثوقية والملائمة، وأن تحمل درجة عالية من الثقة.

2.1 مشكلة الدراسة:

المحاسبة كأحد المجالات الوصفية التحليلية تحدد وتعين الكم الهائل من الأحداث المالية وكذلك العمليات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للوحدة من خلال عمليات القياس والتبويب والتلخيص، حيث يتم تخفيض هذا الكم الضخم من البيانات إلى عدد صغير نسبياً ذي أهمية مرتفعة، ومن خلال إعداد تقرير (أو قوائم) بتلك النتائج يتم وصف المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية، وأخيراً المحاسبة كنظام للمعلومات تقوم بتجميع وإيصال المعلومات المالية عن وحدة اقتصادية لمجموعة متنوعة من الأطراف التي تكون قراراتها وأفعالها مرتبطة بنشاط تلك الوحدة.

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية بالأخص من أهم وأقدم نظم المعلومات في العديد من الوحدات الاقتصادية نظراً لما تقدمه من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات فعالة.

وبما أن هدف نظم المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات اللازمة والمفيدة إلى العديد من الجهات المستفيدة وفي مقدمتها الإدارة كان لابد من تسليط الضوء على أهمية المعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه المعلومات من حيث الموثوقية والملائمة.

وحيث أن قطاع المصارف التجارية الليبية يمثل أحد الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني لما له من دور مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونظراً لما يشهده هذا القطاع من تطور مستمر ومنافسة شديدة فإن كفاية المعلومات في ظل نظم المعلومات المحاسبية أصبح أكثر أهمية وحاجة ملحة لكل مصرف يريد البقاء والنمو، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما علاقة خصائص كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين بنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الأول: ما مدى توفر موثوقية المعلومات المستخدمة كخاصية لكفاية المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

التساؤل الثاني: ما مدى ملائمة المعلومات المستخدمة كخاصية لكفاية المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

التساؤل الثالث: ما مدى توفر خصائص كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين ونظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

3.1 الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

– دراسة **الزغبي** (2001) بعنوان:(نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملائمة وموضوعية المعلومات المحاسبية)

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على مدى اهتمام كبرى الشركات الصناعية في الأردن بنظم المعلومات المحاسبية، لإنتاج المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة قادرة على حد كبير على انتاج معلومات ملائمة الأمر الذي يساعد في سرعة اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية.

– دراسة **القطناني** (2002) بعنوان: (أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الاداء الإداري بالشركات الصناعية المساهمة العاملة فى الأردن)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، وبيان مدى العلاقة بين مستوى جودة المعلومات المحاسبية وأثر استخدامها على الأداء الإداري في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين مقومات النظام المحاسبي ومستوى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها، ووجود أثر وعلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية لاستخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن في مجال التخطيط واتخاذ القرارات.

– دراسة **H. Sajady et. al. (2008)** بعنوان:(تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين في 347 شركة صناعية من مجموع 1383 من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مدينة طهران بجمهورية إيران، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها إن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات بمستوى جيد يساعد على تحسين الرقابة الداخلية وإلى تحسين عملية صنع القرار لدى هؤلاء المدراء وتحسين نوعية التقارير المالية.

– دراسة **الشامي (2009)** بعنوان: (أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المعنية فى البنوك التجارية العاملة فى الجمهورية اليمنية)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن هناك تأثير عالي للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير (83%)، كذلك أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات تؤثر على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية العاملة في اليمن وبنسبة (85%).

– دراسة **جل (2010)** بعنوان: (مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية فى المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية ومدى استفادة الإدارة من المعلومات التي تقدمها في مجال التخطيط ووضع الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار بشكل سريع وذلك لإنجازها بفاعلية أكبر.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحثان أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين بالمصارف التجارية بمدينة بنغازي، في حين أن الدراسات السابقة اجمعت على أهمية نظم المعلومات المحاسبية، ومدى توافر عناصر الجودة المنشودة في (مخرجاتها) المعلومات المحاسبية لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

4.1 أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين.
2. كما تهدف بشكل فرعي وإجرائي إلى تحديد مدى كفاءة النظم المحاسبية في إنتاج معلومات للمستخدمين والإدارة بحيث تلبي احتياجاتهم.
3. دراسة الخصائص والمتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية وهذه الخصائص التي ستتم دراستها هي الملائمة والموثوقية.
4. دراسة ميدانية بغرض استكشاف العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين بالمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي.

5.1 أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال التزايد المطرد لحاجات الإدارة والأطراف الخارجية إلى البيانات والمعلومات التي تتوفر فيها الموثوقية وخصائصها والملائمة وخصائصها والتي تساعد وتؤثر في فاعلية القرارات في ظل بيئة متغيرة وذلك بسبب التحولات السريعة في البيئة السياسية والاقتصادية. وازدادت أهمية المعلومات وأصبح ينظر إليها كأحد مصادر التنظيم الأكثر أهمية في الوحدات الاقتصادية والتي يجب إنتاجها والحصول عليها بحيث يجب على الإدارة أن تتخذ القرارات الصائبة والتي تعتمد على معلومات كافية.

6.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على دراسة الحالة المتمثلة في مصرف الوحدة. كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والمقالات والدوريات العلمية والمهنية المتخصصة والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى ذلك تم الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق استمارة الاستبيان التي تم إعدادها لهذا الغرض وتحليل البيانات المتحصل عليها؛ حيث تم توزيع عدد(61) استمارة استبيان على مجتمع الدراسة وقد تم استرجاعها وكانت جميعها صالحة للتحليل.

7.1 خطة الدراسة:

تشمل خطة الدراسة على التعريف بالنظم المحاسبية وكذلك التعريف بكفاية المعلومات وتوضيح فاعلية اتخاذ القرارات والتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وأخيراً الجانب العملي واستخلاص النتائج والتوصيات.

8.1 مجتمع الدراسة:

لقد تم تحديد مجتمع الدراسة بفروع مصرف الوحدة في مدينة بنغازي؛ حيث تم أخذ ست فروع، وشكلت هذه الفروع نسبة (40%) من العدد الكلي لفروع مصرف الوحدة، وتبين أن هذه النسبة ستمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، أما مجتمع المبحوثين فقد تكون من جميع مديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين بهذه الفروع واستخدم أسلوب المسح الشامل حيث بلغ عدد رؤساء الأقسام (31) رئيس قسم، وبلغ عدد مديري الإدارات(14) مدير إدارة، في حين بلغ عدد المحاسبين(16) محاسباً، بإجمالي عدد بلغ(61) مفردة.

9.1 حدود الدراسة:

نظراً لانتشار المصارف التجارية الليبية في مختلف المدن الليبية، وللإمكانيات المحدودة المتوفرة والظروف السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن والتي تحول دون إمكانية دراسة كل هذه المصارف، فقد اقتصرت هذه الدراسة على مصرف الوحدة في الفروع (النهر–الخليج–تبستي–الإدارة العامة–القرية–المدينة) بمدينة بنغازي دون غيره من المصارف الواقعة في نطاق المدن الأخرى.

10.1 مصطلحات الدراسة:

– نظم المعلومات المحاسبية:

هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة في مجال الأعمال التي تقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها داخل وخارج المؤسسة.

– كفاية المعلومات:

وهي تعني أن تتوافر في المعلومات خاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية فإذا فقدت المعلومات أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة وكافية للإدارة.

– الملائمة:

ويقصد بها أن تكون المعلومات ذات صلة ومؤثرة في القرار وأن يتم إعدادها بحيث تصل للمستخدم في الوقت المناسب وأن تتسم بقدرة على التنبؤ بالمستقبل والتقييم للتنبؤات السابقة.

– الموثوقية:

هي خاصية المعلومات في تأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز وأن تتوفر فيها درجة كافية من الثقة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله بحيث يمكن الاعتماد عليها.

- فاعلية القرارات للمستخدمين:

عملية اختيار البديل الأفضل من مجموعة البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين ويتطلب اتخاذ القرارات الفعالة أن يشتمل على ركيزتين هما الجودة والقبول ويؤثر كل منهما على فعالية القرار.

- المستخدمين:

متخذي قرارات الإقراض والاستثمار وكافة الأطراف الخارجية والداخلية والذين يستخدمون المعلومات المحاسبية.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 نظم المعلومات المحاسبية:

يمكن القول بأن نظام المحاسبة جزأ لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية، حيث يمكن القول أن نظام المحاسبة أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية الذي يعنى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات الشركة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والمعتمدة من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف (جمعة، أحمد، 2003).

2.2 كفاية المعلومات:

تؤثر المعلومات المحاسبية على فاعلية القرارات بشكل مباشر لذلك اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص والمعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى كفاية المعلومات المحاسبية.

ويعد البيان رقم2 الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسة الأكثر شمولية وأهمية (كحالة،2002). وفيما يلي توضيح لأهم الخصائص النوعية الذي قدمها الـ (FASB):

1. خاصية الملائمة ومكوناتها:

إن ملائمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توفرها في هذه المعلومات، ويقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم أن تكون مؤثرة في القرار فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة في القرار، فإنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار.

أي أن الملائمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين فاعلية اتخاذ القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة، ومن هنا نجد أن التعريف السليم للملائمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين.

وقد حددت معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الفرعية الآتية لملائمة المعلومات المحاسبية:

- التوقيت المناسب:

ويقصد بها توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، وتعتبر من الخصائص الهامة التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية إذ أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب لتمكنه من اتخاذ القرار السليم لأن عملية اتخاذ القرار محددة بفترة زمنية معينة.

- القدرة على التنبؤ بالمستقبل:

ويقصد بها هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة.

- التقييم الارتدادي:

تلعب المعلومات دوراً هاماً في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، إن هذه الخاصية في التقييم الارتدادي، لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، إن القرارات نادراً ما يتم أخذها بصورة منعزلة وإن المعلومات عن نتائج قرارات اتخذت سابقاً غالباً ما تكون مدخلات أساسية لاتخاذ قرارات تالية، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين بحيث تخولهم من تسوية استراتيجياتهم الاستثمارية باستمرار مع مرور الزمن.

2. خاصية الموثوقية ومكوناتها:

يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها. وقد عرفتها هيئة معايير المحاسبة المالية الـ (FASB) بأنها: هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة ويمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- الصدق في التعبير:

ويعني أن تكون المعلومات معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها وأن يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفاصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي يتم قياسها والتقرير حولها.

- القابلية للتحقق:

يقصد بهذا المفهوم وجود اتفاق أو بصورة أدق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، أي أن قابلية التحقق تعنى أن القياس المحاسبي موضوعي، لأنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، فقابلية التحقق هنا تشير إلى العالم الخارجي المستقل عن الأشخاص الذين يلاحظونه.

- الحياد وعدم التحيز:

عرفت الـ (FASB) التحيز على أنه "ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر بدلاً من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين، وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة أجراء قياس على تقديم وصف دقيق لخاصية

معينة، فالمعلومات المحاسبية التي لا تتوفر فيها خاصية الحياد وعدم التحيز لا يمكن اعتبارها معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

3.2 الخصائص الثانوية:

حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الثانوية التالية للمعلومات المحاسبية:

- القابلية للمقارنة:

ويقصد بها أن يتم استخدام نفس الإجراءات المحاسبية بين المنشآت المختلفة وذلك بهدف أن تكون القوائم المالية للمنشآت المختلفة متماثلة وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة بين منشآت مختلفة.

- الثبات في إتباع النسق:

لهذا المبدأ أهمية كبيرة في تحقيق خاصية المقارنة وهو يعنى اتباع النسق الواحد في تسجيل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة، وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت إلى هذا التغير.

4.2 القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

حددت هيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB) قيدان رئيسيان على المعلومات المحاسبية وهما(كحالة،2002):

1. التكلفة الاقتصادية:

يعتبر قيد المنفعة (التكلفة) قيداً حاكماً يجب مراعاته قبل انتاج وتوزيع المعلومات والتقارير المحاسبية فهو يمثل قاعدة هامة: "يجب ألا تنتج وتوزع المعلومات المحاسبية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها" ويمثل هذا القيد معياراً أساسياً للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.

2. الأهمية النسبية:

حددت (FASB) الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى الأخص خاصية الملائمة ومكوناتها، فإن بنداً معيناً يعتبر هاماً نسبياً إذا كان أدراجه أو حذفه مؤثراً في اتخاذ قرار بحيث يغير اتجاه لدى المستخدمين المستهدفين وبصورة عامة فإن كان البند المؤثر هو بند مهم نسبياً يجب الإفصاح عنه في التقارير الحالية لاعتبار أنه يقدم معلومات مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرارات وألا فلن تكون هناك الحاجة للإفصاح عنه.

5.2 فاعلية اتخاذ القرارات:

تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها تصرف معين بعد دراسة وتقييم البدائل ويرى البعض أن الإدارة ليست سوى عملية اتخاذ قرار وإنها الوظيفة الأساسية والوحيدة للإدارة وإن التخطيط والرقابة هما عمليتان مطلوبتان لرفع كفاءة القيام بهذه الوظيفة.

وتعتبر عملية اتخاذ القرار عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذي القرارات من معلومات دقيقة وسليمة وكافية يستند إليها في إطار المفاضلة بين البدائل المختلفة وإن القرار الإداري جيد عند اعتماده على المنطق والبيانات المتاحة ودراسة البدائل حتى وإن لم يتوصل إلى نتائج جيدة (نعيم،1999).

ويعتمد نوع القرار على مدى التأكد من المعلومات التي يعتمد عليها القرار ويمكن تقسيم القرارات إلى ثلاثة أنواع هي (سالم،1995):

أ. القرارات في حالة التأكد:

في هذا النوع يسود التأكد التام بحيث لا يوجد تأثير للعالم الخارجي على النتائج لذا نكون متأكدين من النتيجة وهو أسهل أنواع القرارات.

ب. القرارات في حالة المخاطرة:

يمتاز هذا النوع بمعرفة متخذ القرار باحتمال حدوث حالات الطبيعة المختلفة أي أن هناك أكثر من حالة من حالات الطبيعة ولكنا نعرف احتمالات حدوثها.

ج. القرارات في حالة عدم التأكد:

في هذا النوع من مشاكل القرارات لا يعرف متخذ القرار احتمالات النتائج لأي بديل من بدائل القرار المتاحة ويلجأ متخذ القرار في هذه الحالة إلى استخدام أساليب رياضية وكمية مثل احتمالات حدوث حالات الطبيعة اعتماداً على الرأي الشخصي واستخراج القيمة المتوقعة.

6.2 دور النظم المحاسبية في اتخاذ القرارات:

يتمثل دور النظم المحاسبية في توفير المعلومات الملائمة التي تساهم في تخفيض حالة عدم التأكد لترشيد القرار الإداري باستخدام الأساليب الرياضية والكمية وبحوث العمليات وغيرها، إن إتباع المنهج العلمي في اتخاذ القرارات وحل المشكلات يعتبر الطريق الأمثل لتقليص المخاطر وتخفيض حالة عدم التأكد الناتجة عن عدم توفر المعلومات الملائمة، وقد صمم العلماء والباحثين مجموعة من الخطوات المنهجية التي تتمثل فيما يلي:

أ. تحديد المشكلة:

يعتمد نجاح القرار الإداري لحل المشكلات ومعالجتها بدرجة أساسية على التحديد الدقيق والواضح للمشكلة من كافة جوانبها حيث أن تحديد المشكلة أمر في غاية الأهمية لأننا بدونها نسير دون هدف واضح وربما اكتشفنا أثناء التحديد في معرفة جوانب المشكلة نواحي من الأفضل أخذها بعين الاعتبار أثناء اتخاذ القرار.

ب. وضع البدائل وتقييمها:

بعد التحديد السليم للمشكلة وتعريفها بصورة محددة فإنه لابد من محاولة اقتراح البدائل الممكنة لحل المشكلة ومن ثم تقييم هذه البدائل واختبارها والمفاضلة بينها ويتمثل الدور المحاسبي في تقديم المعلومات المالية والكمية المتعلقة بكل بديل من البدائل وتقديم التوصيات بشأنها.

ج. اختيار البديل الأفضل:

تمثل هذه الخطوة القرار الذي تتخذه الإدارة لحل المشكلة ومعالجتها في ضوء المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتوفرة والمتاحة.

د. تنفيذ القرار ومتابعته:

بعد اتخاذ القرار يتم وصفه في حيز التنفيذ ولابد بعد ذلك من متابعته وتقييمه ويتمثل الدور المحاسبي هنا بتوفير معلومات التغذية العكسية اللازمة لتحديد مدى تأثير القرار في معالجة المشكلة وتحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات الإدارية ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين هما:

– العوامل النوعية: هي عبارة عن مجموعة من العوامل الغير قابلة للقياس مثل ردود أفعال المنافسين.

– العوامل الكمية: هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي يمكن قياسها وتحديد قيمتها على شكل عددي وبشكل دقيق بحيث يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير عند اتخاذ القرارات.

3. الإطار العملي للدراسة:

يتناول هذا الجانب الإجراءات التي قام بها الباحثان لإعداد أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها، والتأكد من ثبات الأداة وصدقها، كما يتضمن أيضا عرض نتائج الدراسة الميدانية والتحليل الوصفي للبيانات الأولية للمشاركين بالدراسة والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المقياس والوزن النسبي لها، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

1.3 أداة الدراسة:

لقد استخدم الاستبيان أداة للدراسة حيث تكونت الاستبانة من قسمين: يتناول القسم الأول البيانات الأولية لمجتمع الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة، المسمى الوظيفي).

القسم الثاني: يتكون من محورين:

المحور الأول: لقياس موثوقية المعلومات ويتكون من (7 فقرات).

والمحور الثاني: لقياس ملائمة المعلومات ويتكون من (6 فقرات).

1.1.3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة فقد طبقت معادلة (ألفا كرونباخ) على عينة استطلاعية قوامها (20) مفردة، وقد بلغ معامل ثباتها(0.906) وهي درجة ثبات عالية تدعو إلى الثقة في كل محاور الأداة، كما تم حساب صدقها من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وقد بلغت درجة صدقها (0.951) وكانت درجة صدق عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (1.3).

جدول (1.3) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

البيان	معامل الثبات	معامل الصدق
محور موثوقية المعلومات	0.835	0.913
محور ملائمة المعلومات	0.855	0.924
الأداة ككل	0.906	0.951

2.3 الأساليب والمعالجة الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، ولتحديد مستوى الموافقة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداما، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق درجة (2)، محايد درجة (3)، موافق درجة (4)، وموافق بشدة درجة (5). ويوضح الجدول رقم (2.3) كيفية توزيع الوزن النسبي الحصول على تحديد كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين ونظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية، كما في الجدول التالي:

جدول (2.3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20
مدى الوزن النسبي	%(36-20)	%(52-36)	%(68-52)	%(84-68)	-84) %(100
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for Social Science SPSS 25" وقد استخدمت مجموعة من الاختبارات الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية، والوزن النسبي والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون.

3.3 نتائج التحليل الإحصائي:

اولاً: الجانب الوصفي المتغيرات الديموغرافية لمجتمع الدراسة:

لقد تم تحليل البيانات الأولية لمجتمع الدراسة كما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول(3.3): توزيع مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	فوق الجامعي	17	27.9
	بكالوريوس	30	49.2
	دبلوم عالي	9	14.8
	دبلوم محاسبة متوسط	5	8.2
	المجموع	61	100.0
التخصص	محاسبة	34	55.7
	إدارة	14	23.0

	تمويل	4	6.6
	اقتصاد	5	8.2
	احصاء	4	6.6
	محاسبة	34	55.7
	المجموع	61	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	24.6
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	5	8.2
	من 10 الى أقل من 15 سنة	10	16.4
	من 15 الى أقل من 20 سنوات	8	13.1
	20 سنة فأكثر	23	37.7
	المجموع	61	100.0
المسمى الوظيفي	مدير	14	23.0
	رئيس قسم	31	50.8
	محاسب	16	26.2
	المجموع	61	100.0

من خلال الجدول(3.3) والذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية لمجتمع الدراسة يتبين أن المؤهل العلمي (بكالوريوس) قد شكل النسبة الأعلى وبلغت (49.2%)، وفي المرتبة الثانية كان المؤهل العلمي (فوق الجامعي) بلغت نسبته (27.9%)، وبلغت نسبة المؤهل العلمي (دبلوم عالي) (14.8%) وجاء ترتيبه الثالث، وأخيراً جاء المؤهل العلمي (دبلوم محاسبة متوسط) وبنسبة قدرها (8.2%) من إجمالي المشاركين بالدراسة، وبخصوص متغير التخصص فقد كانت النسبة الأعلى لتخصص(محاسبة) وبلغت (55.7%) وهي أعلى من نصف حجم العينة تقريباً، في حين بلغت نسبة تخصص(إدارة) تقريباً(23.0%)، وبلغت نسبة تخصص (اقتصاد) والذي جاء ثالثاً (8.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء كلاً من التخصصين (تمويل) و(إحصاء) وبنسبة متساوية بلغت (6.6%) من المشاركين بالدراسة، وفيما يخص متغير سنوات الخبرة فقد كانت النسبة الأعلى متمثلة في الخبرة (20 سنة فأكثر) وبنسبة (37.7%)، يليها سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (24.6%)، ثم سنوات الخبرة (10إلى أقل من15 سنة) وبلغت نسبتها (16.4%)، وجاءت بعدها في الترتيب (من 15 إلى أقل من 20 سنة) ونسبتها (13.1%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت سنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبلغت (8.2%)، أما بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي فقد كانت أعلى نسبة لوظيفة (رئيس قسم) وبلغت (45.9%)، يليها المسمى الوظيفي (محاسب) وبلغت نسبته (29.5%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المسمى الوظيفي (مدير) وبلغت نسبته (24.6%) من المشاركين بالدراسة.

1.3.3 نتائج تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما مدى توفر موثوقية المعلومات المستخدمة كخاصية لكفاية المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات محور موثوقية المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين، كما تم حساب المتوسط العام والانحراف العام للمحور، علماً بأن درجة الموافقة للفقرات يتم كما سبق أن أوضحناه في الجدول (2.3) وذلك على النحو التالي:

جدول (4.3) محور موثوقية المعلومات لإجابات مجتمع الدراسة

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يتوفر لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة للتأكيد على دقة المعلومات وصحتها	4.08	0.75	81.6
2	يتوفر لدى المصرف نظام محاسبي متكامل مكتوب يتم تطبيقه بصورة فعالة	3.93	0.81	.687
3	يتضح لدلى المصرف خطوط للسلطة والمسؤولية بحيث تحدد السلطات والمسؤوليات بوضوح	4.00	0.77	80.0
4	تتوفر لدى المصرف مراجعة داخلية مستقلة تتبع لأعلى سلطة في المصرف	4.08	0.78	81.6
5	المراجعة الخارجية في المصرف يتم تعيينها عن طريق مصرف ليبيا المركزي	3.84	1.03	76.8
6	تتوفر لدى المصرف لجنة مراجعة	3.82	0.88	76.4
7	تتمشي سياسات المصرف مع دليل الحكومة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي	3.93	0.79	78.6
	الاتجاه العام لموثوقية المعلومات	3.95	0.59	0.79

يتبين من الجدول (4.3) أن فقرات محور مدى توفر موثوقية المعلومات في تحقيق كفاية النظم المحاسبية قد تراوحت ما بين(3.82-4.08)، أما الانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (0.75-1.03)، حيث جاءت فقرة " يتوفر لدى المصرف مراجعة داخلية فعالة للتأكيد على دقة المعلومات وصحتها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري(0.75) وبلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة(81.6%)، وفي نفس المرتبة جاءت فقرة " تتوفر لدى المصرف مراجعة داخلية مستقلة تتبع لأعلى سلطة في المصرف" بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.78) ووزن نسبي بلغ (81.6%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة " تتوفر لدى المصرف لجنة مراجعة" بمتوسط حسابي (3.82) وانحراف معياري (1.03) وبلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (76.8%)، أما الاتجاه العام لمتوسط دور موثوقية المعلومات في تحقيق كفاية النظم المحاسبية فقد بلغ (3.95 من أصل 5 نقاط)، وانحراف معياري قدره (0.59) ووزن نسبي (79.0) حيث يقع ما بين (76.4- 81.6%) على حسب الأوزان النسبية لفقرات جدول (2.3)، وعليه يمكن القول بأن الاتجاه العام لدى مجتمع الدارسة بتوفر موثوقية المعلومات المستخدمة كخاصية في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

التساؤل الثاني: ما مدى ملائمة المعلومات المستخدمة كخاصية لكفاية المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ؟

للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات ملائمة المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين، كما تم حساب المتوسط العام والانحراف العام للمحور، علماً بأن درجة الموافقة للفقرات يتم كما سبق أن أوضحناه في الجدول (2.3) وذلك على النحو التالي:

جدول (5.3) محور ملائمة المعلومات لإجابات مجتمع الدراسة

ر.م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تعد ميزانيات المصرف أول بأول وفي التوقيت المناسب	3.85	0.85	77.0
2	توفر النظم المعلومات المحاسبية معلومات تتميز بالقدرة على التنبؤ بالمستقبل	3.67	0.88	73.4
3	يقوم المصرف بأعداد موازنات تقديرية للتنبؤ بالمستقبل	3.80	0.87	76.0
4	توفر النظم المعلومات المحاسبية كل المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرار	3.82	0.76	76.4
5	المعلومات المنتجة من نظم المعلومات المحاسبية تعزز من قدرة التأكيد من صحة التوقعات الحالية	3.75	0.80	75.0
6	تساعد نظم المعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات ملائمة في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها	3.89	0.68	77.8
	الاتجاه العام لدور ملائمة المعلومات	3.79	0.62	5.87

يتبين من الجدول (5.3) أن فقرات محور ملائمة المعلومات المستخدمة قد تراوحت ما بين (3.67- 3.89)، أما الانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (0.68-0.88)، حيث جاءت فقرة " تساعد نظم المعلومات المحاسبية من خلال توفير المعلومات ملائمة في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري(0.68) وبلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (77.8%)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة "تعد ميزانيات المصرف أول بأول وفي التوقيت المناسب" بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.85) ووزن نسبي بلغ (77.0%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة " توفر النظم المعلومات المحاسبية معلومات تتميز بالقدرة على التنبؤ بالمستقبل" بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.88) وبلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (73.4%)، أما الاتجاه العام لمتوسط محور ملائمة المعلومات في تحقيق كفاية النظم المحاسبية فقد بلغ (3.79 من أصل 5 نقاط)، وانحراف معياري قدره (0.62) ووزن نسبي (75.8) حيث يقع ما بين (73.4- 77.8%) على حسب الأوزان النسبية لفقرات جدول (2.3)، وعليه يمكن القول بأن الاتجاه العام لدى مجتمع الدارسة بملائمة المعلومات المستخدمة كخاصية لكفاية المعلومات في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

التساؤل الثالث: ما مدى توفر خصائص كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية؟

للإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات محور موثوقية المعلومات في تحقيق الكفاية في النظم المحاسبية، كما تم حساب المتوسط العام والانحراف العام للمحور، علماً بأن درجة الموافقة للفقرات يتم كما سبق أن أوضحناه في الجدول (2.3) وذلك على النحو التالي:

جدول (6.3) محاور كفاية المعلومات المستخدمة لإجابات أفراد المجتمع

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	محور موثوقية المعلومات	3.95	0.59	79.0
2	محور ملائمة المعلومات	3.79	0.62	75.8
	الاتجاه العام لكفاية المعلومات المستخدمة	3.87	0.56	77.4

يتبين من الجدول (6.3) أن المتوسط الحسابي لمحور موثوقية المعلومات المستخدمة قد بلغ (3.95)، والانحراف المعياري بلغ (0.59) والوزن النسبي (79.0%)، وكان في المرتبة الأولى، في حين بلغ المتوسط الحسابي لمحور ملائمة المعلومات (3.79) وانحراف معياري (0.62) ووزن نسبي بلغ (75.8%)، أما الاتجاه العام لمتوسط توفر كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات فقد بلغ (3.87 من أصل 5 نقاط)، وانحراف معياري قدره (0.56) ووزن نسبي (77.4) حيث يقع ما بين (75.8- 79.0%) على حسب الأوزان النسبية حسب جدول (2.3)، وعليه يمكن القول بأن الاتجاه العام لدى مجتمع الدارسة بدور كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية.

التساؤل الرئيسي للدراسة: "هل توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات".

للتعرف على العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات تم حساب معامل ارتباط بيرسون، وذلك على النحو التالي:

جدول **(7.3)** نتائج معامل الارتباط بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاية المعلومات المستخدمة

نظم المعلومات المحاسبية	موثوقية المعلومات	ملائمة المعلومات	كفاية المعلومات
العدد	61	61	61
معامل الارتباط	0.753	0.939	0.933

من خلال الجدول (7.3) والذي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين كفاية المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية، يتبن أن معامل الارتباط بين موثوقية المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية قد بلغ (0.753)، وبلغ معامل الارتباط بين ملائمة المعلومات

ونظم المعلومات المحاسبية قد بلغ (0.939)، في حين بلغ معامل الارتباط بين كفاية المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية (0.933)، ما يعني أنه توجد علاقة موجبة قوية بين كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ومحوريها (موثوقية المعلومات، وملائمة المعلومات) ونظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي.

4. نتائج وتوصيات الدراسة:

1.4 نتائج الدارسة:

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت النتائج أن موثوقية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية متوفرة وبدرجة مرتفعة.
- بينت النتائج أن المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية ملائمة وبدرجة مرتفعة.
- أظهرت النتائج أن كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ قرارات المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية متوفرة وبدرجة مرتفعة.
- أظهرت النتائج أنه توجد علاقة موجبة قوية بين كفاية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات ومحوريها (موثوقية المعلومات، وملائمة المعلومات) ونظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي.

2.4 توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة يقدم الباحثان عدة توصيات هي:

- توفير التقنيات اللازمة لتحويل مصادر البيانات إلى معلومات كافية لتستخدم في اتخاذ القرارات السليمة.
- يجب إعطاء أولوية قصوى لجودة نظم المعلومات المحاسبية، ويجب إمداد مستخدمي البيانات بمعلومات لتقييم مدى جودة البيانات ومدى تحسنها.
- تحسين مهارات وقدرات وخبرات الموظفين الموجودين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1-الزغبي، زياد أحمد (2001)، "نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على ملاءمة وموضوعية المعلومات المحاسبية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

2-القطناني، خالد محمود (2002)، "أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الاداري بالشركات الصناعية المساهمة العاملة في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان.

3-الشامي، أكرم يحي (2009)، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المعنية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

4-جمعية المجمع العربي (1) (2001)، المحاسبة الإدارية: المعلومات اللازمة للتخطيط، مطابع الشمس، عمان.

5-جل، أدمون طارق (2010)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

6-جمعة، أحمد حلمي، وآخرون (2003)، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان.

7-قاسم، عبد الرازق محمد (1998)، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، دار الشروق للدعاية والإعلان والتسوق، عمان.

8-كحالة، جبرائيل، وآخرون (2002)، المحاسبة الإدارية، مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، مكتبة دار الثقافة، عمان.

9-نعيم، دهمش، وآخرون (1999)، مبادئ المحاسبة، دار وائل، عمان.

10-سالم، فؤاد الشيخ وآخرون (1995)، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

11- H. Sajady, M. Destgir, H. Hashem Nejad,(2008), Evaluation of the Effectiveness of Accounting International Journal of information science and Technology, Vol. 6.No2. Iran: information systems,